المؤتمر الاقتصادي الشرق اوسطي.. والقاهرة

بقلم: انعام رعد

وصف المراقبون كلمة الرئيس حسني مبارك التي القاها في الاسكندرية خلال لقائه برؤساء واعضاء هيئات التدريس والجامعات في ٢٢ آب (اغسطس) الماضي والتي ربط فيها انعقاد المؤتمر الاقتصادي الشرق اوسطي المزمع عقده في القاهرة بتقدم اسرائيل نحو السلام، بانه خروج عن سياسة التريّث التي دعا اليها منذ وصول نتانياهو الى السلطة وحسم في الموقف وبالتالي ربط أهم مشروع اميركي ـ اسرائيلي بشرط «الالتزام بما اتفق عليه بين اسرائيل والفلسطينيين» لأن «عدم الالتزام يمثل انتهاكاً وخطراً على عملية السلام» وكذلك «التوسع ببناء المستوطنات واقامة الطرق في الاراضي الفلسطينية المحتلة» وانه «لو استمر الحال، فسوف يؤثر ذلك على المؤتمر. وسيصبح المؤتمر الاقتصادي غير ذي موضوع».

وأكد الرئيس مبارك على تأييده رفض سوريا ولبنان شعار نتانياهو «لبنان أولاً»، وتأييده الشعار الذي رفعه الرئيس الاسد «سوريا ولبنان أولاً» لأن شعار نتانياهو يسبب مشاكل ولا يقدم حلاً لأن مصالح لبنان وسوريا متشابكة ومتداخلة واعتبر عدم التقدم على المسارين السوري واللبناني عقبة في وجه السلام.

هل كان الرئيس مبارك في موقفه ذاك ينفذ مقررات القمة العربية التي دعت الى انه اذا لم تلتزم اسرائيل بالمبادىء والاتفاقات التي تم التوافق عليها منذ مدريد تتحمل هي الانتكاسة عن عملية السلام بكل ما يحمله ذلك من مخاطر وتداعيات تعود بالمنطقة الى دوامة التوتر، وتضطر الدول العربية جميعها الى اعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه اسرائيل في اطار عملية السلام»، كما شمل ذلك «عدم القبول والاعتراف بأية اوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في الاراضي العربية المحتلة». و«يعتبرون اقامة المستوطنات واستقدام المستوطنين يشكل خرقاً لاتفاقيات جنيف واطار مدريد وتعويقاً لعملية السلام».

وطوال شهرين منذ صدور مقررات القمة العربية ونتانياهو يتحدّى الارادة العربية على غير طائل. يعلن عن خططه في توسع الاستيطان ويبدأ بشق الطرق الالتفافية حول المدن الفلسطينية ويؤكد ان القدس غير قابلة للتفاوض ويرفض البحث في الانسحاب من الجولان ويقدم مشروع لبنان أولاً لاعادة صيغة ١٧ ايار لفرضها على لبنان بعد مقاومة عقد من السنين سقط خلالها اتفاق ١٧ ايار وأصبح من مخلفات الزمن.

طوال شهرين لم يتحرك العرب لمواجهة نتانياهو حتى كان خطاب الاسكندرية والذي تبنى الموقف السوري الرافض لمناورات واحابيل نتانياهو والمصرّ على ثوابت.

واعتبر ذلك الخطوة الأولى العملية التي تربط بين مؤتمر التطبيع الاقليمي الشرق اوسطي وبين وقف الاستيطان والضغط لاستئناف عملية السلام في ظل السقف المتوافق عليه من الرسميات العربية. ولقد بادر نتانياهو الى الاتصال الفوري بالرئيس مبارك مطمئناً الى رغبته في استئناف المفاوضات مستهدفاً ثني القاهرة عن المسّ بالمؤتمر الاقتصادي. وهرع دنيس روس يعقد في ٢٦ آب (اغسطس) اجتماعاً في باريس مع اسامة الباز وغولد مستشار نتانياهو حول احياء المفاوضات وعقد المؤتمر الاقتصادي الشرق اوسطي في موعده.

وفي اليوم نفسه الذي كان ينعقد اجتماع باريس الثلاثي وتجري المناشدة الاميركية بعد المناشدة الاسرائيلية لمصر، كشفت الصحف الاسرائيلية عن مباشرة الحكومة الاسرائيلية بتعزيز الاستيطان في الضفة المحتلة بدءاً من منطقة القدس حيث اعدت وزارة الاسكان خطة لبناء سبعة آلاف مسكن في المستوطنات الواقعة في محيط المدينة المقدسة كما تم رفع القيود عن بناء المساكن الاستيطانية.

وفي ٣٠ آب (اغسطس) اعلن ان اميركا وروسيا راعيي مؤتمر مدريد اودعا لدى الامم المتحدة وثائق تأسيس بنك الشرق اوسط الاقليمي، وجاء التوقيت ليضغط على القاهرة ان عملية انشاء البنك مستمرة دونما نظر للتهديد بالغاء او ارجاء المؤتمر الشرق اوسطي في القاهرة.

وقبل ذلك بيوم ارتفع على المسرح مشهد مواجهة في سبيل القدس، اذ دعا ياسر عرفات الى اضراب وتجمع في القدس للصلاة واحتجاجاً على خطط الاستيطان الجديدة، ولكن العاصفة تبخّرت.. عن وساطات محمومة للقاء نتانياهو رافقتها ضغوط مصرية ـ اميركية لاتمام هذا اللقاء انقاذاً للمظاهر وتطويقاً لمضاعفات جمود المفاوضات وتوسع المستوطنات الذي يؤثر على مصداقية متناقصة لموقعي اتفاق اوسلو امام الشعب الفلسطيني.

وفي ٢ ايلول (سبتمبر) زار ليفي القاهرة وأبلغ الرئيس مبارك تعهداً بتحرك المسار الفلسطيني.

وفي ٣ ايلول (سبتمبر) أبدت القاهرة رغبة في نجاح القمة الشرق اوسطية رغم شكوكها في عقدها ما لم تتقدم عملية السلام، جاء دلك في تصريح موسع للسفير رؤوف سعد نائب مساعد وزير الخارجية المصرية للشؤون الاقتصادية قال فيه: ان مصر ترغب في نجاح القمة الاقتصادية للشرق الاوسط مع وجود تساؤلات عدة حول امكانات عقدها وكلها مرتبطة بعملية السلام. ومع ذلك قال سعد: «ان مصر حرصت في اطار اعداد المؤتمر، على ان يتم اختيار المواضيع التي تهم ٨٥ دولة بما في ذلك شركات متعددة الجنسية ورجال اعمال ومؤسسات مالية». فالاعداد للمؤتمر والرغبة في عقده لم يتوقفا.

وجدد السفير المصري لدى اسرائيل محمد بسيوني شروط عقد المؤتمر ـ وهي ادنى مما اعلن الرئيس مبارك ـ اذ اقتصرت على «اعادة الانتشار في الخليل واجزاء أخرى من الضفة الغربية وفتح ممرات آمنة بين غزة والضفة الغربية والافراج عن جميع المعتقلين ورفع الطوق الأمني تماماً...» وهذه شروط اجرائية لا تتعلق بوقف الاستيطان ولا بجلاء الاحتلال ولا بحق واحد من حقوق الشعب الفلسطيني. وواضح ان هذه اللائحة جاءت بعد اللقاءات المتواصلة بين رئيس الحكم الذاتي والقيادة المصرية.

وفي ٣ ايلول (سبتمبر) تبلغ ليفي خلال زيارته للقاهرة من الرئيس مبارك كما اعلن وزير الخارجية عمرو موسى «ان لا مؤتمر اقتصادياً قبل الخليل واستئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي».

وقبيل توجه نتانياهو الى واشنطن أتم الشرط الشكلي الذي كان يتحاشى عقده فاجتمع الى عرفات.

لقد انخفض السقف كثيراً من شروط تنفيذ الاتفاقات والالتزام بمدريد ـ وهو في رأينا سقف بحد ذاته منخفض عن الحقوق لا التاريخية فحسب بل عن تلك التي اعترفت بها الشرعية الدولية والتي هي بعض الحقوق ـ الى شروط اجرائية كالانسحاب من الخليل او اطلاق سراح المعتقلين مما لا يمس حقاً واحداً!

والواضح الأكيد كما قال الرئيس السوداني عمر البشير في حديثه لـ «الحوادث» قبل اسبوعين، ان نتانياهو لم يبدّل برنامجه السياسي بل يحاول تبديل لهجته الاعلامية. ونضيف: يحاول ان ينفذ خطوات مسرحية كاللقاء على حاجز اارينز او ارسال هذه الاشارة او تلك مع استمرار الاستيطان والتهام الاراضي وتهويد القدس والتمسّك بالجولان ومحاولة فرض شروط ١٧ ايار المذلّة على لبنان.

لكن الذي يعمل بكل قوته لتحقيقه هو وحليفه الاميركي اكثر انما انعقاد مؤتمر القاهرة الشرق اوسطي الذي يشكل في حالة انعقاده اسقاطاً كلياً للقمم العربية لا من حيث توجهاتها وشروطها فحسب بل من حيث محتواها ومضمونها واطرها وارتباطاً نهائياً بالنظام الشرق اوسطي كبديل عن الاطر العربية وتكريس زعامة اسرائيل على المنطقة بما يقدم لها هذا النظام من امكانات السوق العربية والخامات العربية وسوق العمل الرخيصة.

ان كل كلام عن شروط الحد الادنى العربية يسقط مع انعقاد قمة القاهرة الشرق اوسطية في تشرين الاول (اكتوبر) لأن الدخول في النظام الشرق اوسطي هو استبدال النظام العربي بجامعته وقممه بنظام اقليمي آخر تشكّل اسرائيل بدعم الولايات المتحدة قطبه الحقيقي.

فليس انعقاد القمة الشرق اوسطية في القاهرة كانعقاد قمة السكان او التنمية الدولية، بمعنى انعقاد قمة تنتهي نتائجها على البلد المضياف بختامها لأن هذه القمة هي تأسيس لنظام اقليمي ملزم لجميع اعضائه لا سيما بعد ان تأسست مؤسساته واطره في قمتي الدار البيضاء وعمّان. وانتظمت قممه السنوية ومؤسساته التنفيذية والاقتصادية في وقت يعتري الجمود المؤسسات العربية المماثلة والركود الروابط العربية التي لم تشهد انعقاد قمة قبل قمة القاهرة الاخيرة طوال سنوات ست.

ان انعقاد القمة الشرق اوسطة يعني مغادرة الاطر العربية وتخليف الجامعة العربية كأثر بعد عين والانتقال الى اطر جديدة ملزمة للتطبيع بالمشاريع الحيوية مع اسرائيل.

ولا تسوية ولا ازدواجية في هذا المجال بين العروبة والشرق اوسطية ولا يمكن ان تستضيف القاهرة القمتين دون ظهور التناقض الاساسي بين الاطارين. فاما نحن عرب لنا جامعتنا او «شرق اوسطيون» تخلّينا عن هويتنا وروابطنا لولوج عصر الشرق اوسطية المعقود اللواء لاسرائيل.

من هنا حرصنا ان تكون القاهرة عاصمة الجامعة العربية لا مقراً للبنك الشرق اوسطي الاخطبوطي ولا للقمة الشرق اوسطية التي من شروط اعمالها سلبنا عروبتنا وقوميتنا تمهيداً لسلبنا خامتنا وسيادتنا واقتصادنا والحاقنا بالامبراطورية الاسرائيلية فعلاً. ومع مراعاة كل اشكال البروتوكول الظاهري الخدّاع.

يا عرب، آن الآوان ان تنهضوا لعروبتكم وتغلقوا الأبواب في وجه مخالب التنين مهما طليت بالسلاحيق!